بسم الله الرحمن الرحيم

معهد علوم الزكاة - الخرطوم

والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - جدة

يقيمان

الدورة التدريبية الإقليمية العربية لقيادات الزكاة حول:

الترتيبات الفنية والتنظيمية لتحصيل الزكاة

فندق كورال الخرطوم

الأحد/الخميس ١٠/١٤ رجب ١٣٤٧هـ - ١٧/٢١ ابريل ٢٠١٦م

ورقة بعنوان :

التنظيم العملي لزكاة الشركات

إعداد الأستاذة :

مدينة علي محمد أبو بكر

مدير الجباية بأمانة زكاة الشركات الاتحادية

مدخل:

تقوم محاسبة الزكاة في الشركات المحدودة على مبدأ الخلطة كسند فقهي وارد في السنة النبوية في شأن زكاة الأنعام وهو القياس على خلطة الشيوع التي ليست فيها تمييز لنصيب أحد الشريكين أو الشركاء.

أما السند القانوني فقد نص قانون الزكاة لعام ١٩٩٠م المعدل في ٢٠٠١م المادة (١٦) ((أخذ الزكاة من كل شخص)) وكل شخص- فسرها القانون بأنها الشخص الطبيعي أو الشخصية الاعتبارية ، ويشمل نطاق تحصيل الزكاة في الشركات المحدودة المؤسسة وفقاً لقانون ١٩٢٥م.

الهيكل الإداري لزكاة الشركات :

بعد اكتمال هيكل ديوان الزكاة على مستوى السودان بولاياته المختلفة أنشئت إدارة ؛ لتحصيل زكاة الشركات و حتى العام ٢٠٠٠م كانت الشركات إدارة موحدة تحت مسمى أمانة زكاة الشركات الاتحادية وبعد تطبيق الحكم الفدرالي في السودان نادت كل ولاية بالشركات التابعة لها وتحصيل زكاتها عبر الولاية المعنية – فوضعت معايير لتوزيع الشركات على أساس اتحادي وولائي فأصبحت هنالك شركات ولائية بالولايات وشركات اتحادية على مستوى المركز، وتذهب حصيلتها للأمانة العامة لديوان الزكاة عبر هذه الحصيلة الاتحادية يتم إعادة توزيعها للولايات الضعيفة ، وكذلك مقابلة الالتزامات على مستوى المركز وفقاً للأسس المتبعة والمجازة بواسطة المجلس الأعلى لأمناء الزكاة . بالرغم من وجود شركات ولائية واتحادية إلا أن العمل الإداري يتم برؤية موحدة إدارياً وفنياً.

التقسيمات الإدارية لزكاة الشركات:

تمثل الأمانة في أمين مسئول عن وضع السياسات العامة لزكاة الشركات للوصول لوعاء الزكاة كما توجد إدارة لجباية الأموال وتتمثل مهامها في الآتى:

المشاركة والمساعدة في التخطيط للسياسة العامة والمساعدة في إعداد الميزانية للشركات وتنفيذها والإشراف الكامل على الجباية في أمانة الشركات تقديراً وتحصيلاً بالإضافة إلى وضع الأسس والإجراءات الواجب اتباعها في الجباية وتحديد كيفية تقسيم العمل في الجباية والعمل وفق الأسس والقواعد والموجهات العامة للجباية وعمل الجباية في أمانة الشركات

مقسم إلى قطاعات متخصصة حسب طبيعة العمل الرئيسة للشركات وذلك حسب مجالات العمل وحسب الأغراض التي أسست من أجلها الشركات فيتم تجميع الشركات ذات الطبيعة المتحدة في قطاع واحد فذات النشاط التجاري في القطاع التجاري وذات النشاط الصناعي في القطاع الصناعي وذات النشاط الزراعي في القطاع الزراعي الخ ... وهذا التقسيم يضم أحد عشر قطاعاً تقوم عليه زكاة الشركات كالآتى:

القطاع الموحد:

عدد من المساهمين يمتلكون مجموعة من الشركات الأسرية وهي مختلفه الانشطه وتضم هذه المجموعه الشركه الصناعيه والزراعيه والتجاريه وغيرها من الأنشطة الأخرى . وهذا التخصص يسهل عملية حساب الزكاة للمجموعات ؛ لأن هنالك أموال متداخلة حيث أنَّ هنالك دائن في الشركة (س) ومدين من الشركة (ص) إضافة إلى ذلك يوفر معلومات عن نشاط المكلف من خلال مجموعة موحدة ، وهنالك شركات لها ميزانيات موحدة.

القطاع التجاري:

ويضم الشركات العاملة في مجال التجارة بأنواعها المختلفة وهي الاستيراد والتصدير سواء كانت على مستوى السوق العالمي أو المحلي .

القطاع الصناعي:

ويضم الشركات العاملة في مجال الصناعة التحويلية أي تحويل المواد الخام إلى المواد تامة الصنع أو غير تامة الصنع وتسويق هذه البضائع داخلياً وخارجياً .

قطاع البنوك:

يضم شركات المساهمة العامة والبنوك والمصارف المتخصصة إضافة لشركات التأمين والأموال والصرافات.

القطاع الزراعي :

يشمل الشركات العاملة في مجال الزراعة بشقيها الحيواني والنباتي وخلال هذه السنوات هنالك تطور في مجال الزراعة بشقيها مما أفرز بعض مشاكل التطبيق العملي حيث كثرة الفتاوى في هذا المجال ، وما زالت هنالك آراء مختلفة حول زكاة الزروع وعروض التجارة التي تحصل من الشركات الزراعية .

قطاع النقل :

يضم الشركات العاملة في مجال النقل البري والنهري والبحري . وهذا القطاع خلال الأعوام السابقة واجهته بعض المشاكل .

قطاع الطيران:

يشمل شركات النقل الجوي وخدمات النقل الجوي ووكالات السفر المنضوية تحت مسمى الشركات المحدودة وهذا القطاع له مشاكله الخاصة أيضاً.

قطاع التعدين :

يشمل الشركات العاملة في مجال التعدين بأنواعه المختلفة بالإضافة للشركات العاملة في مجال الخدمات البترولية ، وصحب هذا القطاع توسع في عدد الشركات العاملة في مجال التعدين والبترول .

قطاع المقاولات :

يشمل الشركات العاملة في مجال البناء والتشييد والطرق والجسور وله مشاكله الخاصة عند إعداد حسابات المراجعة .

قطاع المتنوع:

يشمل الشركات العاملة في مختلف الأنشطة بحيث تمارس الشركة الواحدة عدة أنشطة ، وكذلك يضم شركات الاتصالات والشركات الخدمية بمختلف مسمياتها والمدارس والجامعات والمعاهد والمستشفيات المسجلة وفقاً لقانون ١٩٢٥م كشركات محدودة.

قطاع الاستثمار الحكومى:

أسس هذا القطاع بعد تعديل قانون الزكاة في ٢٠٠١م ، حيث نص القانون على وجوب الزكاة على المال العام المعد للاستثمار ويضم هذا القطاع الشركات الحكومية العاملة في مجال الاستثمار بالإضافة لمساهمة الحكومة في الاستثمارات الأجنبية سواء كانت عربية أو غير عربية في كل الأنشطة (الزراعة – البترول – المعادن).

وفقاً لتقسيم العمل بالشركات لنظام قطاعات حسب النشاط كما ذكرنا نجد أنَّ الاجراءات الإدارية والتنفيذية المتبعة تشمل كل الأنشطة ، وتبدأ هذه الاجراءات من فتح الملف لهذه الشركة ومتطلبات فتح الملف هي:

١. عقد التأسيس للشركة موثقاً.
٢. شهادة التأسيس .
٣. عقد الإيجار ساري المفعول مع توضيح العنوان .
٤. الرقم التعريفي.
٥. التلفون والبريد الالكتروني.

وبعد فتح الملف وفقاً للمستندات السابقة تبدأ عملية جمع المعلومة والمسح الميدانى ، وعند حولان الحول للشركة تتم المطالبة بالحسابات المراجعة ، وفي حالة عدم وجود حسابات مراجعة يتم تسليم الشركة إقراراً زكوياً يملأ من واقع الدفاتر الموجودة بالشركة ، وبناء على الإقرار أو الحسابات المراجعة يتم حساب الزكاة وتسليم الشركة مطالبة بمقدار الزكاة الواجبة عليها خلال أسبوع من استلام المطالبة ، وعلى الشركة مراجعة الديوان ، إما للسداد أو مراجعة التقدير بعد أسبوع من المطالبة ، في حالة عدم السداد والحضور يتم تسليم الشركة إنذاراً نهائياً وبعدها تبدأ الاجراءات القانونية، وللشركة حق التظلم على التقدير.

توجد إدارات مختلفة تسمى جميعها بالإدارات المساعدة ، والتي تعمل على مساعدة إدارة الجباية والقطاعات ؛ لتحقيق الهدف الرئيسي وهو تطهير أموال المكلفين (الشركات) وتضم الإدارات المساعده:

إدارة الفحص التدقيق :

هذه الإدارة متخصصة بإبداء الرأي حول مدى صحة وعدالة الحسابات المقدمة من الشركة ، وفي حالة وجود معلومات غير مطابقة للميزانية والنشاط ، يمكن إعادة التقدير، في شكل لجنة ، والنظر المبدئي في تظلمات الشركات وإبداء الرأي الفني.

ويتلخص عمل الإدارة في الآتى :

١/ فحص الميزانية وذلك بقراءة البنود الرئيسية والإيضاحات المرفقة والمقارنات مع الميزانيات السابقة فيما يخص أول المدة وآخر المدة .. الخ.

٢/ مقارنة بنود الميزانية مع المعلومات المتاحة وإبداء الرأي على مدى مطابقتها.

٣/ مراجعة الدفاتر والسجلات للشركات مراجعة مباشرة عبر تيم يقوم بهذا العمل.

الإدارة القانونية :

منوط بها مقاضاة المكلفين في حالات عدم السداد أو عدم الالتزام بقانون الزكاة ، وعدم تقديم الإقرارات المالية ، والحسابات الختامية المراجعة ، كما انها تتابع تحصيل الشيكات المُرْجَعَةِ ، والمثول أمام الجهات العدلية بالإنابة عن المؤسسة في أي قضايا تكون ضد المؤسسة ، ومن مهامها أيضاً صياغة العقود المختلفة لصالح الأمانة حسب توصيات الأمين.

إدارة المراجعة :

تقوم بمراجعة الإيرادات والمصروفات والعقود ومدى الالتزام باللوائح والقوانين والمنشورات المختلفة كما لها شق آخر وهو المراجعة الإدارية (التفتيش الإداري).

إدارة الاحصاء والمعلومات:

هي من الإدارات الهامة ، ومن مهامها فتح الملفات الجديدة وتحويلها للقطاعات وفقاً للأنشطة المختلفة ، وتوفير المعلومة والبيانات للشركات سواء كانت ميزانيات – عطاءات – مزادات – تصفية ، وكذلك العمل على توفير المعلومة عبر وسائل متعددة مثل الجهات ذات الصلة (كالضرائب – الجمارك – الأراضي – وزارة المالية .. الخ). بالإضافة إلى وسائل التواصل المختلفة ، وهى الإدارة التى تعين على عملية التقدير وإعادة التقدير، كما منوط بها حفظ الملفات المتوقفة والمجهولة وأرشفتها والمشاركة في حملات النفير السنوية التي يقوم بها المسجل التجاري في شكل تيم مع جهات متعددة .

إدارة خطاب الزكاة :

منوط بها الرفع من قدرات العاملين الفقهية والفنية ، وحث المكلفين على أهمية تقديم حساباتهم وإقراراتهم ، وسلطانية الدولة على الزكاة ووسائلها ، المحاضرات – الدورات التدريبية – المسابقات – البرامج الإعلامية المختلفة هذا وبجانب لقاءات المكلفين والورش والندوات التى تقام)..

الشئون المالية والإدارية :

تعتبر من الإدارات الهامة والمساعدة في عملية الوصول للمكلفين ، تنقسم إلى أقسام متعددة منها ما هو إداري ، ومنها ما هو فني ، فهى تجمع ما بين الوظيفتين الفنية والإدارية ، أما الجانب الإداري هو الذي يقوم بتوفير كل المعينات من السيارات والآليات والأجهزة الالكترونية ، وتهيئة بيئة العمل سواء داخلياً أم خارجياً ، أما الإدارة المالية (قسم الحسابات) يتبع بنظام محاسبي مؤسس يقوم على حوسبة كل الاجراءات المحاسبية الخاصة بتحصيل زكاة المكلفين (الشركات) نقداً ، وشيكات ((توزيعها إلى مصارفها المحددة وفق النسب المحددة وسداد استحقاقات العاملين وصرف التصاديق المختلفة)).

كيفية تحديد وحساب الأموال الخاضعة للزكاة :

يتم حساب زكاة الشركات وفقاً للحسابات الختامية المراجعة بواسطة مراجع خارجي للشركة والتى تتمثل في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وبقية الإيضاحات الأخرى ، ويطبق على هذه الحسابات المقدمة المبادئ والأسس المحاسبية وفقاً لقانون الزكاة واللائحة والفتاوى والمنشورات الصادرة من الأمانة العامة ، ولابد من توافر الشروط التالية لحساب الزكاة :

١) بلوغ النصاب ٢) حولان الحول ٣) الملك التام .

تحسب الزكاة في الشركات في معظمها زكاة عروض التجارة ((المال الباطن) وكما هو معلوم فإن زكاة عروض التجارة من أصعب الأموال تحصيلاً، في ظل مجموعة من العوامل تتمثل في جهل المكلف بحساب الزكاة . و عدم التزام المراجعين بالمعايير المحاسبية المتبعة في إعداد الحسابات ، إما لعدم توفر البيانات المقدمة ، وإما لعدم قناعة المكلف بسداد الزكاة للدولة ، رغم إلزامية الزكاة وفقاً للقانون فإنَّ كل هذه العوامل تتطلب توافر معلومة حقيقية للاستعانة بها في الوصول للوعاء الحقيقي مما جعل هنالك إدارة لتوفير معلومات الجباية .

المعلومة وأهميتها في الوصول للوعاء الحقيقى:

أصبحت المعلومة تمثل الركيزة الأساسية في تحقيق أي هدف ، وهي أساس العمل ؛ لتجويد أي أداء في المؤسسة ، لابد من توافر المعلومة بعد تحليلها وتبويبها ، وحساب الزكاة يعتمد على المعلومة اعتماداً أساسياً ولتحقيق أي نجاحات في الوصول للوعاء الحقيقي للشركات

لابد من توافر المعلومات ، وأشير إلى أنَّ مصادر المعلومات على سبيل المثال لا الحصر فتمثل في الآتي :

١. الجمارك (صادر ووارد) .
٢. شركات البترول.
٣. شركات المعادن
٤. وزارة المعادن.
٥. بنك السودان.
٦. مؤسسة ديوان الضرائب .
٧. وزارة التجارة الخارجية .
٨. العطاءات والوزارات والمؤسسات .
٩. الصحف اليومية .

يقوم الموظف بتحليل، وتبويب ، وتصنيف المعلومات، المتحصل عليها وحوسبتها ، وفقاً للبرامج المعدة والاستفادة من الجزئية الخاصة بعناصر وعاء الزكاة ، وبتوفر المعلومات ومقارنتها مع الحسابات الختامية المقدمة من الشركة يتم حساب الزكاة بإحدى الطرق المتبعة لحساب الزكاة وهي :

١. طريقة مصادر الأموال.
٢. طريقة استخدامات الأموال.

طرق حساب الزكاة

أولاً: طريقة استخدامات الأموال (رأس المال العامل) :

رأس المال العامل هو إجمالي الأصول المتداولة مطروحاً منه إجمالي الخصوم المتداولة ، ويعتبر وعاء للزكاة ويمكن تلخيص هذه الطريقة في الآتي:

١/ الأصول المتداولة :

الأصول المتداولة هى الأصول السائلة أو التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة والتي تملكها الشركة ، ويمكن تسميتها ببنود الإضافة والبنود هي :

أ/ **المخزون:** ويشمل السلع والمواد الخام التي تملكها الشركة سواء كان بغرض التجارة كما في السلع تامة الصنع أو بغرض التصنيع كما هو في المواد الخام ، ويشمل المخزون كافة السلع المملوكة للشركة سواء كان بمخازن الشركة أو الغير أو بضاعة بالطريق وعادة ما يتم تقييم المخزون في الميزانية بسعر التكلفة ولكن لأغراض الزكاة يتم إعادة تقييمه ؛ ليكون بسعر السوق وفق معادلات محددة .

ب/ النقدية : وتشمل كل الأموال السائلة سواء كان بالخزينة داخل الشركة أو موجودة بالبنوك سواء كان بالعملة المحلية أو الأجنبية علماً بأن كل الأموال تحول للعملة التى أعدت بها الحسابات الختامية .

ج/ المدينون: ويشمل هذا البند كل المديونيات التي تكون لصالح الشركة طرف الغير نتيجة للمعاملات المختلفة التى تقوم بها الشركة ويمكن تقسيم المدينين إلى ثلاثة أقسام :

١- الديون الجيدة وهى الديون المرجوة السداد وهى تخضع للزكاة.

٢- الديون المشكوك في تحصيلها وهى تخضع للزكاة نسبة ؛ لأن الرجاء لم ينقطع عنها .

٣- الديون المعدومة وهى لا تخضع للزكاة لانقطاع الرجاء عنها .

(د) المصروفات المقدمة وهى المصروفات التي تدفع لفترة قادمة لم تحل بعد .

(هـ) الإيرادات المستحقة وهى الإيرادات التي استحقت فعلاً ولكنها لم تحصل .

(و) أوراق القبض وهي السندات المقبوضة نتيجة معاملات تجارية وهى تشبه المدينين .

(ز) الاستثمارات المالية قصيرة الأجل كالسندات الحكومية .

(ع) أرصدة مدينة أخرى وهى أرصدة قصيرة الأجل بخلاف ما ذكر سابقاً .

الخصوم المتداولة :

وهى الالتزامات قصيرة الأجل التي يفترض أن تسدد في اقل من عام ويمكن تسميتها ببنود الخصم وتشمل:

أ- **الدائنون** : وهى المبالغ الدائنة لصالح الغير يتم سدادها خلال فترة قصيرة الأجل وغالباً ما تكون نتيجة العمليات التجارية .

ب- **المصروفات المستحقة:** وتشمل بعض بنود الصرف التي كان ينبغي أن تؤدى خلال فترة الميزانية ، ولكنها لم تصرف وتعتبر التزام واجب السداد وذلك مثل (الإيجار – المرتبات – أتعاب المراجعة الخ).

ج- **أوراق الد فع:** بخلاف أوراق القبض وهى السندات واجبة السداد .

د- **أرصدة دائنة أخرى** : وهى البنود الدائنة بخلاف ما ذكر سابقاً .

وتصبح المعادلة كالآتي :

الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة مع تقييم المخزون بسعر السوق في الأصول المتداولة واستبعاد المخصصات من الخصوم الناتج يساوي وعاء الزكاة ، وتؤخذ الزكاة بنسبة ٢,٥٧٩% .

ثانياً:- طريقة مصادر الأموال (رأس المال المستثمر):

عبارة عن حقوق الملكية والالتزامات طويلة الأجل وما في حكمها مطروحاً منها الأصول غير المتداولة والمصروفات طويلة الأجل وتتلخص في الآتي:

١/ حقوق الملكية:

أ. تشمل كل ما يخص المساهمون سواء كان في الأسهم أو العائدات والمخصصات نتيجة عمل الشركة ويشمل :

راس المال المدفوع : عبارة عن الحصص المدفوعة من الأسهم والتي تخص المساهمون وفق عقد التأسيس.

أ. الأرباح: وتشمل الأرباح المرحلة وأرباح العام .

ب. الاحتياطات: وهي المبالغ المجنبة لمقابلة مصروفات متوقعة في الشركة ودائماً تكون حسب استراتيجية الشركة .

ج. المخصصات: كل المخصصات تخضع للزكاة ما عدا المخصصات الأربعة المستثناة.

د. جاري الشركاء: وهى المبالغ الدائنة لصالح الشركاء المدفوعة للشركة .

هـ. القروض طويلة الأجل: ويمكن أن يقاس عليها الدائنون طويلة الأجل .

(٢) الأصول غير المتداولة والمصروفات طويلة الأجل :

أ- **صافي الأصول غير المتداولة:** الملموسة وهى تشمل الأصول الخاصة بالشركة وغير المعدة للبيع مثل الأراضي والسيارات والمباني والأثاثات مطروحاً منها الإهلاك .

ب- **الأصول غير المتداولة غير الملموسة** : تشمل شهرة المحل وهى ناتجة عن بيع الأصول أو إعادة التقييم .

ج- **مصروفات التأسيس:** هى مصروفات بداية المشروع والتى يتم إطفاؤها لسنوات طويلة .

١) **الاستثمارت طويلة الأجل:** تطرح بشرط أن يكون العائد موجود بالإيرادات .

المـــعادلة:

- رأس المال المدفوع .
- أرباح العام والأرباح المرحلة .
- المخصصات .
- الاحتياطات .
- ح/ جاري المساهمين .
- القروض طويلة الأجل .
- فرق تقييم المخزون .

ناقصاً:

- صافي الأصول غير المتداولة بعد الاستهلاك .
- خسائر العام والمرحلة .
- خسائر فرق تقييم المخزون .
- الاستثمارات طويلة الأجل .
- مشروعات تحت التنفيذ .

الناتج يساوي وعاء الزكاة تؤخذ الزكاة بنسبة ٢,٥٧٩%

حساب المتاجرة (او التشغيل)

منه مدين	بيان	له دائن	بيان
+++	المشتريات	+++	المبيعات (الإيرادات)
+++	مردودات المبيعات	+++	مردودات المشتريات
+++	مصروفات البيع والتوزيع		
( )	م الدعاية والإعلان مجمل الربح	( )	مجمل الخسارة
++++	الجملة	++++	الجملة

الناتج من حساب المتاجرة إما مجمل ربح أو خسارة يرحل لحساب الأرباح والخسائر .

حساب الأرباح والخسائر

منه مدين	بيان	له دائن	بيان
+++	(مجمل الخسارة)	+++	مجمل الربح
	الأجور والمرتبات	++	+إيرادات أخرى
	الإيجارات	++	الخصم المكتسب
	الخصم المسموح به	++	
	العمولات	++	
	صافي الربح	++	صافي الخسارة
+++	الجملة	+++	الجملة

* الناتج من حساب الأرباح والخسائر ، إما صافي ربح أو صافي خسارة ويرحل إلى ح/ قائمة المركز المالي (الميزانية) .

* الخصم المكتسب : يقصد به الخصم الذى تتلقاه الشركة نتيجة المشتريات بمبالغ ضخمة .

* الخصم المسموح به : هو الخصم الذى تتركه الشركة لزبائنها نتيجة المبيعات بمبالغ مالية كبيرة .

قائمة المركز المالى في نهاية العام

منه	منه	بيان	له	له	بيان
		الأصول غير المتداولة			**الخصوم طويلة الأجل**
	++	مباني		++	رأس المال
	++	آلات		++	+ أو – (الأرباح والخسائر)
	++	معدات		++	الاحتياطات
++	++	أثاث		++	المخصصات
++		**إجمالي الأصول غيرالمتداولة**		++	القروض
++		ناقصاً الإهلاك	++		**إجمالي الخصوم طويلة الأجل**
++		**صافي الأصول غير المتداولة**			**الخصوم المتداولة**
		الأصول المتداولة		++	الدائنون
	++	القدية(الخزينة)		++	أوراق الدفع
	++	البنك		++	المرابحات
	++	المدينون		++	أرصدة دائنة أخرى
	++	المخزون(البضاعة)		++	**إجمالى الخصوم المتداولة**
	++	أوراق القبض	++		
	++	**أرصدة مدينة أخرى**			
+++		**إجمالي الأصول المتداولة**			
++++	**اجمالى الاصول**		+++		**إجمالي الخصوم**

- قائمة المركز المالي : هى ملخص لكل العمليات التى تمت خلال العام زائداً الأصول غير المتداولة (التاريخية) والالتزامات الثابتة التاريخية .

جدول يبين الزكاة الفعلية لأمانة الشركات مقارنة

مع المقدر للأعوام (٢٠٠٥- ٢٠١٥م)

العام	التقدير بالجنيه السوداني	الجبايه الفعلية بالجنيه السوداني	ما يعادلها بالدولار	النسبة
٢٠٠٨	١٢٥,٠٠٠,٠٠٠	١٥٥,٤٧٦,٢٨٠	٧١,٣٥٢,١٢٥	%١٢٤
٢٠٠٩	١٢٨,٦٦٥,٠٠٠	١٨١,٤٧٣,٩٦٠	٨٢,٤٨٨,١٧٦	%١٤١
٢٠١٠	١٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٢١٢,٤٠٩,٠٥٠٤	٨٤,٩٦٣,٨٠٢	%١٢٥
٢٠١١	٢١٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٢٤,٧٨٦,٠٠٠	٧٣,٢٥٤,٠٧٤	%١٠٤
٢٠١٢	٢١٧,٠٠٠,٠٠٠	٢٣١,٤٤٢,٦٢٦	٥٢,٦٠٠,٥٩٧	%١٠٧
٢٠١٣	٢٦٦,٠٠٠,٠٠٠	٢٨٢,١٧١٣,٩٣٨	٤٩,٥٠٣,٨٤٩	%١٠٦
٢٠١٤	٣١١,٣١٤,٠٠٠	٣٧٧,٨٧٣,٧٤٢	٦٤,٠٤٦,٣٩٧	%١٢١
٢٠١٥	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٣٥,٩٠٨,١٣٦	٥٤,٩٢١,٣٧٥	%١٠٧

كيفية معالجة الإشكاليات الناتجة عن التطبيق العملى:

ينبني حساب زكاة الشركات على القوائم المالية التي تقدمها الشركة في نهاية العام الميلادي وفقاً لمعايير موضوعه وفقا للقانون واللائحة ولجنة الفتوى إلا أنَّ القوائم المالية تعتبر تاريخية عند حساب الزكاة وحسب المبادئ والأسس المتبعة في حساب الزكاة أن تقوم الناتج من الأنشطة بالسعر الجاري وهذا يتعارض مع الحسابات الختامية التي تعدها الشركات وفقاً للمبادئ المحاسبية والتى تستند على سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل وفقاً لمبدأ الحيطة والحذر وبناء على ما سبق فإنَّ الحسابات الختامية بوضعها الحالي لا تعطي حقيقة زكاة الشركة المعنية لذلك لابد من معالجات تتم في قائمة المركز المالي على النحو التالى:

معالجة المخزون :-

بأنواعه المختلفة سواء كان بضاعة تامة الصنع أو بضاعة في الطريق أو مواد خام كلها يضمن في نهاية العام بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل . لذلك لابد من وجود معالجة للمخزون حتى تصبح قيمته حقيقية أو وفقاً للسعر الجاري في تاريخ إعداد الحسابات الختامية . كما هو معلوم بأن الميزانية معدة التكلفة التاريخية وفي نهاية العام تتم إدراج المخزون بعد الجرد بسعر التكلفة والسوق أيهما أقل .

لذا فإن الميزانية تاريخية لا تتماشى مع الرأي الفقهي وهى تقييم المخزون بالسعر الجارى ، لذا لابد من معالجة لذلك وهى إيجاد القيمة السوقية للمخزون وتشمل المعادلة التالية :

معدل الدوران = صافي الربح × ١٠٠%

تكلفة المبيعات

(انظر حساب الأرباح والخسائر)

لإيجاد الربح التقديري للمخزون = معدل الدوران × المخزون = الربح التقديري (المخزون في قائمة المركز المالي جانب الأصول المتداولة).

معالجة الديون:

١. تبنى معايير تقدير الزكاة أعلاه على الأسس المحاسبية والرأي الفقهي لمعالجة البنود المحاسبية .

٢. إلا أنه مع التطور المتسارع في عالم الاقتصاد والمال والمتغيرات في التعاملات التجارية والتوسع الاستثماري بدخول السودان عالم النفط وزيادة الشركات العاملة في البترول ، ودخول رؤوس أموال اجنبية جديدة ، كل هذه المتغيرات أدت لتعقيدات عديدة في كيفية حساب الزكاة والوصول للوعاء الحقيقي لزكاة الشركات .

٣. صاحب التحول ظهور بعض الصيغ للحصول على رؤوس أموال وكلها تحت مسمى (الدين) وكما هو معلوم بالضرورة بأنه لا زكاة على الدين .

في حالة أنها ديون قصيرة الأجل ومدتها عام واجب سدادها خلال العام . هنالك حالتان كما ورد في لائحة الزكاة للعام ٢٠٠٤م :

أ. إذا مولت هذه الديون قصيرة الأجل الأصول المتداولة تخصم من وعاء الزكاة.

ب. إذا مولت هذه الديون قصيرة الأجل أصول ثابتة لا تخصم من وعاء الزكاة.

معالجة القروض طويلة الأجل :

القروض طويلة الأجل تضاف لوعاء الزكاة ويخصم ما يخص العام .

المرابحات والمشاركات:

تعامل معاملة الديون قصيرة الأجل في حالة تمويل أصول متداولة تخصم وفي حالة تمويل أصول غير متداولة تضاف للوعاء لكن يجب مراعاة فترات السداد بالنسبة للحالة الأولى إذا تمت أكثر من عام ولم تسدد تعامل كقروض طويلة الأجل .

حساب جاري (المساهمون) :

أحياناً يكون دائناً وأحياناً يكون مديناً وفي هذه الحالة يجب مراعاة ذلك . وفي حالة كان دائناً يزكي تمشياً مع الرأي القائل بضم الأموال إلى بعضها.

خصم شهادات شهامة :

(وهذه المعالجة خاصة بحساب زكاة البنوك.)

وشهامة هى شهادات مسنودة باسم الحكومة من شركات القطاع العام تطرح على الجمهور بعد إصدارها بواسطة شركة الخدمات المالية (شهامة) وطرحها للجمهور نيابة عن وزارة المالية والاقتصاد ؛ بهدف توفير السيولة لسد العجز في موازنة الدولة كما ، تستخدم كأداة لإدارة السيولة في الاقتصاد الوطني.

وبصدور قانون ٢٠٠١م صدرت فتوى بخصم شهادات شهامة من وعاء الزكاة بحكم أنَّ المال العام المستثمر تجب فيه الزكاة وأنَّ الشركات الحكومية تزكي شهامة ، وبهذه الفتوى أصبحت البنوك لا تزكي شهادات شهامة بحكم أنها مزكاة مما جعل رأس المال العامل بالسالب لخصمها بالكامل ، وبعد عدة اجتماعات بين ديوان الزكاة واتحاد المصارف تم التوصل إلى أنَّ هنالك جزء من استثمارات شهامة غير مزكاة ؛ لأنَّ البنك أو المصرف يجب أن يستثمر في حدود حقوق الملكيه وبدراسة تمت على مجموعة من البنوك وجد أنَّ معظم استثمارات شهامة تتم بواسطة أموال المودعين ، وقد تم التوصل إلى صيغة بأن يتم خصم شهادات شهامة الممولة بواسطة حقوق الملكية للمساهيمن ، وتكون على النحو التالى :

$$\frac{\text{صافي حقوق الملكية}}{\text{صافي حقوق الملكية + الحسابات الجارية + حسابات الاستثمار المطلقة}} \times ١٠٠\%$$

وهذه النسبة المئوية في المعادلة السابقة تؤخذ من جملة شهامة المستثمرة ، وتخصم من حقوق الملكية مع مراعاة الحسابات الجارية بالعملة الأجنبية ونسبة السيولة للبنك لا تدخل في معادلة خصم الأوراق المالية .

الديون المشكوك في تحصيلها :

تمثل مبالغ كبيرة لدى البنوك وذلك لضخامة بند المدينين ولمبدأ الحيطة والحذر في المحاسبة يتم تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها وهو مخصص احتمالي الوقوع يختلف عن مخصص الديون المعدومة . وفقاً للائحة والقانون يضاف لوعاء الزكاة .

زيادة رأس المال خلال العام :

في كثير من البنوك تمت إضافة رأس مال البنك في نهاية العام أو خلال العام وعند حساب الزكاة نجد البنوك تعترض على إضافة الزيادة في رأس المال لوعاء الزكاة بحجة أنَّ هذه المبالغ المضافة لم يحل عليها الحول ، مما يجعلنا نتطرق لرأي أبي حنيفة والذي اعتمد عليه الديوان .

❖ المذهب الحنفي: الفوائد تُزَكَّى بحول الأصل أي أنَّ الربح الناتج عن التجارة والولد أو النماء في الماشية والمال المستفاد من غير التجارة كالإرث والهبة إلى أصل رأس المال إذا كان مالكاً النصاب في أول الحول.

طريقة حساب زكاة البنك الإسلامي مع معالجة الأوراق المالية شهامة

بيان	جزئى	كلى
شهامة	١٧٤,٢٥٢,٢١٦	
حقوق الملكية	١٣٧,٥٨٥,٤٢١	
رأس المال المدفوع	١٠٠,٢٣٦,٨٩٣	
علاوة الإصدار	١٤١,٠٢٦	
الاحتياطيات	٣٢,٠٨٢,٥١٥	
الأرباح المبقاة	٥,١٢٤,٩٨٧	
مخصص الزكاة	٣,٠٧٩,٧٠٩	
الإجمالى		١٤٠,٦٦٥,١٣٠
ناقصًا		
الأصول غير المتدولة	٦٣,٤٥٣,٩٤٧	
مصروفات مؤجلة	٢٠,٠٠٨,٩٢٠	
الإجمالي		٦٥,٤٦٢,٨٦٧
صافي حقوق الملكية		٧٥,٢٠٢,٢٧٣
(+) الحسابات الجارية الادخارية		٥٥٦,٩٩٤,٣١٣
(+) حسابات الاستثمارات المطلقة		٢٧١,٢٤٧,٣٣٤
الإجمالي		٩٠٣,٤٤٣,٩١٠
النسبة		٨%
قيمة شهامة ١٧٤,٢٨٢,٢١٦×٨%		١٣,٩٤٢,٥٧٧
صافي حقوق الملكية	٧٥,٢٠٢,٢٦٣	
ناقصاً ٨% شهامة	١٣,٩٤٢,٥٧٧	
وعاء الزكاة	٦١,٢٥٩,٨٨٧	
الزكاة	١,٥٧٩,٨٨٧	

ملحوظة:

صافي حقوق الملكية ×١٠٠%

صافي حقوق الملكية + الحسابات الجارية + حسابات الاستثمار المطلقة

طريقة معايير حساب الزكاة(بطريقة مصادر الأموال)

رأس المال المدفوع وما في حكمه	×××	
صافي الربح السنوي نهاية العام	×××	
(+ او –) الربح التقديري للمخزون نهاية العام	×××	
(+) الأرباح المرحلة للسنوات السابقة(أو أرباح تحت التوزيع، والأرباح تحت التسوية)	×××	
كافة الاحتياطات	×××	
كافة المخصصات إلا (أربعة مستثناة)١ -مخصص الديون المعدومة ٢– مخصص أتعاب المراجعة . ٣– مخصص فوائد ما بعد الخدمة. ٤– مخصص إهلاك الأصول غير المتداولة	×××	
رصيد الحساب الدائن للمساهمين أو جاري المساهمين آخر العام	×××	
الديون طويلة الأجل أو القروض من الشركاء	×××	
الجملة :		×××
ناقصاً :صافي الأصول غير المتداولة (أي بعد خصم الإهلاك)	×××	
الاستثمارات طويل الأجل	×××	
مصروفات التأسيس	×××	
خسارة العام أو الخسائر المرحلة	×××	
الخسائر التقديرية للمخزون آخر العام	×××	
جملة الخصومات		(×××)
وعاء الزكاة		×××

ملحوظة:–

- **الديون التي تمول أصول ثابتة تضاف لوعاء الزكاة :**
- **الزكاة = الوعاء × ٢,٥٧٩% في حالة السنة الميلادية**
- **الزكاة = الوعاء ×٢,٥% في حالة السنة الهجرية**

نموذج طريقة حساب الزكاة

ثانياً: طريقة استخدامات الأموال:

الأصول المتدولة	×××	
(+أو−) الأرباح أو الخسائر التقديرية للمخزون آخر المدة	×××	
جملة الأصول المتدولة		×××
(ناقصاً)الخصوم المتدولة	×××	
بعد الاستبعادات الآتية : ١. كافة الاحتياطات إن وجدت ٢. كافة المخصصات ما عدا (الأربعة المستثناة)	 (×××) (×××)	
رصيد الحساب الدائن للمساهمين أو جاري المساهمين	(×××)	
القروض طويلة الأجل أو القروض من المساهمين	(×××)	
صافي الخصوم المتداولة	×××	(×××)
وعاء الزكاة		×××

الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة = وعاء الزكاة

المخصصات المستثناة:

١. مخصص الديون المعدومة .
٢. مخصص أتعاب المراجعة .
٣. مخصص فوائد ما بعد الخدمة .
٤. مخصص إهلاك الأصول الثابتة .

التحديات التي تواجه زكاة الشركات:

- الأحكام والتنسيق ما بين الشركات الولائية والاتحادية بواسطة الربط الشبكي.
- الإحاطة بالوعاء الحقيقي للشركات والإجابة ويتأتى ذلك في ظل:
- وجود حسابات خاصة للزكاة.
- الإفصاح الكامل لمتطلبات حساب الزكاة من تقييم للمخزون والأصول غير المتداولة ، والديون بأنواعها وهذه الأصول غير المتدولة أحياناً تكون غير مستخدمة ومدرجة مع الأصول الغير متدولة للشركة أي غير مشغولة بحاجة أساسية من نشاط الشركة التي من أجلها امتلكت الشركة هذه الأصول حيث انها تمثل مبالغ مالية كبيرة.

الودائع الاستثمارية :

هذه الودائع نوعان ودائع أفراد ومؤسسات علماًُ بأنها لا تزكى في البنوك مما يجعل هنالك فاقداً زكوياً لعدم إالزامية البنوك بتزكيتها وتظهر أكثر وضوحاً في ودائع الأفراد .

- المال الأجنبي المستثمر بالسودان وفقاً للمادة ١٦(١) من قانون الزكاة يحتاج لمزيداً من التوضيح لعدم إلزامية الزكاة في كثير من الدول .

قضايا للنقاش العام:

- صافي الدخل في شركات النقل لا يمثل الزكاة الحقيقية للشركة كزكاة مستغلات.
- زيادة رأس مال البنك أو الشركة في نهاية العام أو نصف العام.
- القروض طويلة الأجل التى تمول أصول متداولة تخصم من وعاء الزكاة أم تضاف.
- شركات المعادن تؤخذ الزكاة كركاز فقط أو ركاز وعروض تجارة .
- الشركات الزراعية يزكى الحصاد فقط أم تزكى الشركة عروض تجارة أيضاً.

تطبيقات عملية

الحالة الأولى:

تقدمت الشركة (**س**) بحسابات مراجعة في نهاية العام ٣١/١٢ لديوان الزكاة لحساب زكاتها .

بوصفك المفتش المسئول ومن خلال الحسابات المقدمة وافتراض أنَّ هذه الحسابات حقيقية أرجو إيجاد التالي :

١. معدل الدوران .
٢. الربح التقديري للمخزون أو الخسارة .
٣. زكاة الشركة في نهاية العام .

الحالة الثانية:

تقدمت الشركة (ص) بحسابات مراجعة ومن خلال الفحص تلاحظ أنَّ هذه الحسابات لا تعبر عن الموقف المالي الحقيقي للشركة ، ما هو دورك كمفتش أو محاسب للوصول للوعاء الحقيقى ؟

/١	/ ٢
/٣	/ ٤

رَبَّنا لَا تُؤَاخِذْنا إنْ نَسِينَا أو أَخْطَأْنَا

والله الموفق ،،